الدعم معناه انفاق ٢٠ مليار ليرة خلال السنة الحالية ، و٣٠ مليارا في السنة المقبلة . والمصدر الوحيد لهذه الاموال هو مبيعاتها ، وبكلمة اخرى : تضخم مالي سريع . كذلك اعلن ان الغاء الدعم سيؤدي الى ارتفاع اسعار المواد الاساسية بنسبة ٦٠ ـ ٧٠٪ ، وسيؤدي الى ارتفاع جدول غلاء الاسعار للمستهلك بنسبة ٧,١٪ . واقترح اراليخ نظاما خاصا بالتعويض على العائلات المستحقة بواسطة زيادة مخصصات الاولاد ودفع علاوة غلاء لجميع الاجراء[٣١] . الا ان اقتراحاته رفضت ، واتفق على الغاء الدعم بصورة تدريجية ، وهذا معناه ارتفاع تدريجي في اسعار المواد الاساسية كل شهر أو شهرين ، مع التركيز على المواد التي يؤدي دعمها الى ضرر اقتصادي وتبذير كبير ، كاللحوم المجلدة والبنزين .

على اية حال ، اذا كانت الحكومة الإسرائيلية قد تجنبت مواجهة حامية مع الهستدروت والعمال ، نتيجة قرارها هذا حول عدم الغاء الدعم دفعة واحدة ، فانها ، في المقابل ، اثارت ردود فعل عنيفة في مختلف الاوساط التي اعتبرت الحكومة عاجزة عن الاهتمام بالوضع الاقتصادي واتخاذ القرارات المناسبة للحد من مشكلة التضخم . فبدلا من الغاء الدعم دفعة واحدة ، فان الالغاء التدريجي ـ في رأي هذه الاوساط ـ سيخلق حالة من التوتر المستمر في الوضع الاقتصادي ، فكل بضعة ايام يبشر الجمهور باجراء اقتصادي جديد يجر وراءه سلسلة من موجات الغلاء »[٣٢] .

ان النقطة التي تنطلق منها هذه الاوساط ، في معارضتها قرار الحكومة ، هي ان الالغاء التدريجي للدعم لن يؤدي الى رفع اسعار المواد الاساسية فقط ، بل سينعكس تأثيره عمليا على مجمل الاسعار والاجور ، اي ان الوضع الراهن سيستمر بكل سيئاته . الا ان هناك من امتدح هذا القرار ، لانه جنب اسرائيل فوضى اجتماعية والتصادية كبيرة ، على حد قول محافظ بنك اسرائيل السابق ، موشي زنبار . فالعمال كانوا سيشعرون بالظلم نتيجة تحويلهم الى « محتاجين » ، والفرق بين الحد الادنى للاجور وبين قيمة الاعانات سيأخذ بالتلاشي ، الامر الذي كان من شأنه ان يحدث ضغطا لرفع عام للاجور . « ان قرار الحكومة ... قد خلف من حدة المشكلة ، وينبغي البحث عن وسيلة لامتصاص المال في مجالات اخرى »[٣٣] . وعلى اية حال ، يبدو ان مشكلة التضخم ستزداد تفاقما بفعل قرار الحكومة القاضي بخفض تدريجي للدعم : فالغلاء سيستمر شهرا بعد آخر ، علما بأن الاقتصاد الاسرائيلي على عتبة انفاق واسع ، مع البدء في ورشة البناء في النقب .

البناء في النقب والتضخم

اذا كان النمو الاقتصادي السريع من جهة ، ونفقات الحكومة المتزايدة من جهة اخرى ، قد اديا الى تفاقم مشكلة التضخم ، خصوصا في النصف الأول من السنة الحالية ، فان ورشة البناء في النقب ، التي ستشمل بناء المطارات العسكرية ومعسكرات الجيش وعشرات المستوطنات الجديدة ، ستكون عاملا كبيرا في زيادة معدلات التضخم خلال الفترة المقبلة . وهذا ما اعلنه وزير المال اراليخ ، مشيرا الى ان اتفاق السلام مع مصر سيؤدي بالضرورة ـ بسبب ورشة البناء في النقب ـ الى زيادة التضخم بنسبة ٢٠٪ . « فالسلام عزيز (على اسرائيل) إلا انه سيكلفها غاليا ، لانها ستضطر خلال السنوات الخمس المقبلة الى تجنيد نحو ٣٥ مليار ليرة من مصانعها ... (وفي السنة الحالية) ستبلغ الاستثمارات في النقب اكثر من ٢١ مليار ليرة ، حيث ستتحمل اسرائيل من اصل هذا المبلغ على ٤٠٠ مليون دولار لبناء المطارات الجديدة ، والباقي ستضطر الى تمويله من ميزانيتها . اي ان تقليص نفقات الحكومة بمبلغ ٩ مليارات ليرة (ضمن اجراءات الحكومة الأخيرة كما رأينا سابقا) ... سينفق في تطوير النقب »[٣٤] . والجدير بالذكر ان اسرائيل ستتحصل على ٣ مليارات دولار من الولايات المتحدة خلال ٣ سنوات ، كمساعدة خاصة وفق اتفاق السلام بينها وبين مصر ، لبناء مطارين عسكريين في النقب . الا ان التمويل الاميركي لن يكفي ، كما يبدو ، لبناء معسكرات لوحدات الجيش الاسرائيلي المنسحبة من سيناء ، والمستوطنات الجديدة لاستيعاب مستوطني سيناء ايضا . لذلك ستتحمل الخزينة الإسرائيلية نفقات كبيرة خلال السنوات الثلاث المقبلة ، الامر الذي سينعكس على الوضع الاقتصادي الذي هو احوج ما يكون ، في وضعه الحالي ، الى بعض الهدوء والاستقرار . ففي حديث بين خبراء اقتصاديين في اسرائيل حول تأثير عملية البناء في النقب ، اعلن مساعد محافظ بنك اسرائيل تسفي زوسمان ، ان البناء في النقب لم يأت ، من الناحية الاقتصادية ، في الوقت المناسب . « فالسلام (الذي تحقق) لم يقلل من احتمالات الحرب ، لذلك لا يمكن الاستفادة من خفض عبء نفقات الامن . فاضافة الى النفقات الجارية في هذا المجال ومشروع تعاظم الجيش الاسرائيلي ، هناك اعمال البناء الكبيرة في الجنوب . اضف الى ذلك ان هذه الاعمال تتطلب تمويل جزء كبير من قدرة الانتاج في قرع البناء ان